التحول الأوتوقراطي داخل النظم الديمقراطية: دراسة تحليلية في النماذج الأمريكية والمجرية والتركية

م.م. برزان جلال حيمد
جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

Autocratic Transformation within Democratic Systems: An Analytical Study of the American, Hungarian, and Turkish Models

Barzan Jalal Hameed
Tikrit University / College of Political Science

المستخلص: شهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة تحولات جذرية في بنية أنظمة الحكم، كان أبرزها الاتساع اللافت للديمقراطية، لا سيما مع انهيار المعسكر الشيوعي، وتزايد الانتقال نحو أنظمة تعددية في دول العالم الثالث، وقد دفع هذا المسار المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما إلى طرح أطروحته الشهيرة "نهاية التاريخ" عام 1989م، مؤكداً أن الديمقراطية الليبرالية تمثل ذروة التطور السياسي الإنساني ونهايته حينها، بدت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي وكأنها تيار لا يمكن إيقافه عزّزته حالة التفاؤل السائدة بمستقبل تسوده قيم الحرية والتمثيل السياسي، غير أنّ هذه الصورة المثالية سرعان ما اصطدمت بواقع مغاير، حيث شهد العالم منذ عام 2006م تراجعا واضحا في مؤشرات الحرية السياسية والحريات المدنية، حتى في الدول الغربية التي لطالما اعتُبرت نماذج يُحتذى بها في ترسيخ النظام الديمقراطي وترافق هذا التراجع مع عودة التدخلات العسكرية، وصعود الخطابات الشعبوية، وتعافي الأنظمة السلطوية في بيئة دولية لم تعد مواتية لنشر القيم الليبرالية وحماية المؤسسات الديمقراطية وهذه التحولات تعبّر عن أزمة بنيوية في النظام الديمقراطي العالمي ومسار التحول الديمقراطي الدولي.

الكلمات المفتاحية:- التحول الأوتوقراطي , النظم الديمقراطية, امريكا , تريكا , مجر

Abstract: Since the end of the Cold War, the world has witnessed radical transformations in the structure of governance systems. The most prominent of these has been the remarkable expansion of democracy, particularly with the collapse of the communist bloc and the increasing shift towards pluralistic systems in Third World countries. This trajectory prompted the American thinker Francis Fukuyama to present his famous thesis, "The End of History," in 1989, asserting that liberal democracy represents the pinnacle and culmination of human political development.

At that time, the third wave of democratization seemed an unstoppable current, bolstered by the prevailing optimism for a future dominated by the values of freedom and political representation. However, this idealized image soon collided with a different reality. Since 2006, the world has witnessed a clear decline in indicators of political freedom and civil liberties, even in Western countries that have long been considered exemplary models for establishing democratic systems. This decline has been accompanied by a resurgence of military interventions, the rise of populist rhetoric, and the resurgence of authoritarian regimes in an international environment no longer conducive to the dissemination of liberal values and the protection of democratic institutions. These transformations reflect a structural crisis in the global democratic system and the trajectory of democratic transition. International.

Keywords: Autocratic transition, democratic systems, America, Turkey, Hungary

المقدمة

شهد العالم منذ نهاية الحرب الباردة تحولات جذرية في بنية أنظمة الحكم، كان أبرزها الاتساع اللافت للديمقراطية، لا سيما مع انهيار المعسكر الشيوعي، وتزايد الانتقال نحو أنظمة تعددية في دول العالم الثالث، وقد دفع هذا المسار المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما إلى طرح أطروحته الشهيرة "نهاية التاريخ" عام 1989م، مؤكداً أن الديمقراطية الليبرالية تمثل ذروة التطور السياسي الإنساني ونهايته حينها، بدت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي وكأنها تيار لا يمكن إيقافه عزّزته حالة التفاؤل السائدة بمستقبل تسوده قيم الحرية والتمثيل السياسي، غير أنّ هذه الصورة المثالية سرعان ما اصطدمت بواقع مغاير، حيث شهد العالم منذ عام 2006م تراجعا واضحا في مؤشرات الحرية السياسية والحريات المدنية، حتى في الدول الغربية التي لطالما اعتُبرت نماذج يُحتذى بها في ترسيخ النظام الديمقراطي وترافق هذا التراجع مع عودة التدخلات العسكرية، وصعود الخطابات الشعبوية، وتعافي الأنظمة السلطوية في بيئة دولية لم تعد مواتية لنشر القيم الليبرالية وحماية المؤسسات الديمقراطية وهذه التحولات تعبّر عن أزمة بنيوية في النظام الديمقراطي العالمي ومسار التحول الديمقراطي الدولي.

أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من تناوله ظاهرة التحول نحو الأوتوقراطية داخل دول ديمقراطية كبرى، ما يعكس أزمة عميقة في النظام الديمقراطي العالمي ويؤثر على استقرار النظام الدولي ومبادئه الليبرالية.

إشكالية البحث

كيف تُسهم التحولات الأوتوقراطية في الولايات المتحدة، المجر، وتركيا في تفاقم أزمة الديمقراطية عالميا، وما تداعيات ذلك على النظام الدولي؟

فرضية البحث

يفترض البحث أن التحول نحو الأوتوقراطية في دول ديمقراطية كبرى يعكس أزمة عميقة في النظام الليبرالي العالمي، ويؤدي إلى تآكل القيم الديمقراطية وتراجع نفوذ الديمقراطيات الغربية، ما يُمهد لصعود أنماط سلطوية تُعيد تشكيل النظام الدولي وتُهدد استقراره وفعالية مؤسساتهِ

هيكلية البحث

يتناول البحث في **المطلب الأول** مظاهر التحول الأوتوقراطي في ثلاث دول ديمقراطية (الولايات المتحدة، المجر، وتركيا)، من خلال دراسة السياسات السلطوية وتراجع المؤسسات الديمقراطية فيها أما **المطلب الثاني**، فيحلل التداعيات العالمية لتصاعد النزعة الأوتوقراطية على بنية النظام الدولي بما في ذلك تأثيرها على التعددية، الديمقراطية الليبرالية، والتحالفات الدولية، **يُختتم** البحث بتقديم خاتمة واستنتاجات بشأن البحث .

المطلب الأول: التحولات السياسية نحو الأوتوقراطية في ثلاث دول ديمقراطية (الولايات المتحدة، المجر، تركيا)

أولا: الحالة الأمريكية ظهور ملامح سلطوية (إدارة ترامب)

تشهد الديمقراطية الأمريكية تراجعاً مركّباً يتجلى في الانقسام الداخلي الحاد، وتحول الخلافات السياسية إلى "حرب ثقافية" تهدد وحدة المجتمع، تفاقم هذا الانقسام مع اقتحام أنصار ترامب للكونغرس عام 2021، حيث بات كل طرف يرى الآخر تهديداً وجودياً، كما أدّى تراجع الثقة بقدرة النظام على حل الأزمات إلى صعود الشعبوية، وانخفضت نسبة الثقة بالديمقراطية من 90% في 2002 إلى 54% في 2022م خلال حكم ترامب، تصاعد الخطاب العنصري واندلعت احتجاجات ضد التمييز كذلك، شكّك ترامب في نتائج انتخابات 2020م ما زعزع ثقة

قطاعات واسعة بآليات الديمقراطية هذه التحولات تعكس أزمة شرعية تهدد استقرار النموذج الديمقراطي الأمريكي.[1]

تقول وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندليزا رايس بأن الولايات المتحدة تخلت عن قيمها التي تنادي بها بدعمها لأنظمة استبدادية وفشل مشاريع الإصلاح والديمقراطية التي تبناها جورج بوش الابن وباراك أوباما، والتي انتهت إما بالفوضى أو بالصراعات الطائفية، خصوصا في العراق واشارة بوضوح إلى هناك تسلطية في سياسات ترامب، إذ نزع الطابع المؤسساتي عن السياسة الخارجية واعتماد ترامب على رؤى فردية ومعلومات سطحية وإضعاف القانون الدولي كمرجعية، والتركيز على القوة والمصلحة القومية الضيقة وتقلب المواقف واللا موثوقية، ما يثير الريبة لدى الحلفاء ويفتح المجال للانفرادية في اتخاذ القرار، وهي من سمات التسلطية كذلك تجاهل البعد القيمي والأخلاقي في السياسة الخارجية، مما يُظهر استبدال خطاب الحقوق والديمقراطية بخطاب المصلحة والقوة.[2] رغم كون الولايات المتحدة من أعرق الديمقراطيات، الا انها شهدت تراجعاً في بعض ركائز نظامها الليبرالي بسبب صعود الشعبوية، إذ جاء فوز دونالد ترامب في 2016 كتتويج لهذه الموجة، لقد تميز خطاب ترامب السياسي منذ بداية حملته الانتخابية بالنزعة الشعبوية الواضحة، من خلال تقديم نفسه كـ"صوت الشعب الحقيقي" في مواجهة النخبة الحاكمة واستخدامه لخطاب تعبوي تبسيطي يستند إلى القومية الاقتصادية ومعاداة الهجرة والإعلام، ما جعله نموذجاً لما يُعرف بـ"الشعبوية التسلطية" أو "الفاشية الجديدة [1] على الرغم من ترشّحه باسم الحزب الجمهوري، فإن ترامب لا ينتمي إلى أيديولوجيا حزبية واضحة وهو ما يعكس براغماتيته السياسية وتوظيفه للخطاب الشعبوي كأداة للوصول إلى السلطة وممارستها بعيداً عن الالتزام بالمؤسسات الديمقراطية أو ضوابطها، وقد ساهم ذلك في تقويض الثقة في العملية الانتخابية، وزيادة الاستقطاب السياسي والاجتماعي، بل وتوسيع أثر الشعبوية من المجال المحلي إلى السياسة

---

[1] مروة فكري، "التحولات في السياسة الأمريكية الداخلية: أزمة في الديمقراطية"، اللقاء الخامس من ملتقى التحولات والقضايا العالمية، 19 فبراير 2024، في الرابط تاريخ الاطلاع 2025/4/12

https://hadaracenter.com/

[2] هوليس، روزماري، "تداعيات انتخاب ترامب على الشرق الأوسط"، **مجلة دراسات شرق أوسطية، المجلد** 21، العدد 81 (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017)، ص123-124.

الخارجية، ما شكّل تهديداً داخلياً لبنية الديمقراطية الأميركية، وعكس وجهاً من أوجه الأزمة الديمقراطية في الغرب المعاصر[2]

من السمات الجوهرية للزعيم الشعبوي والتي تجسدت في سلوك ترامب الهجوم المنهجي على المؤسسات الديمقراطية، خاصة السلطة القضائية والكونغرس ووسائل الإعلام، إذ دأب ترامب خلال ولايته على نزع الشرعية عن وسائل الإعلام، واصفا إياها بـ"الأخبار الزائفة" ومتهماً إياها بنشر الأكاذيب وتضليل الرأي العام، لاسيما خلال أزمة جائحة كوفيد-19 كما استخدم تعبيرات مهينة في وصفه للإعلاميين مثل "أعداء الشعب الأميركي" و"الناس السيئين"، و"القاذورات البشرية"، ما يكشف عن خطابه التقسيمي القائم على تصنيف المجتمع بين "نحن" و"هم"، أي الشعب النقي مقابل النخبة الفاسدة وهذا الخطاب، إلى جانب سلوكه السياسي أدى إلى تقويض الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، وتغذية الاستقطاب الداخلي، وهو ما يشير إلى أن الولايات المتحدة لم تعد بمنأى عن مظاهر التراجع الديمقراطي وصعود الأوتوقراطية المقنعة.[3]

اتسمت إدارة ترامب بالتشكيك المستمر في فعالية المؤسسات الدولية والتحالفات التقليدية، مثل حلف شمال الأطلسي، الذي وصفه بـ"القديم" وغير الفعال، كما انتقد الأمم المتحدة باعتبارها غير صديقة للديمقراطية أو للولايات المتحدة، هذا التوجه يعكس ابتعادا عن القيم الليبرالية التي شكلت ركيزة النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وتبنيا لنهج واقعي براغماتي يركز على المصالح القومية الضيقة في خطابه، طرح ترامب مبدأ "أميركا أولاً"، وأعاد تعريف العلاقة مع الحلفاء، حيث طالب الدول التي تستفيد من الحماية الأميركية بالدفع مقابل ذلك، وإلا فعليها أن تعتمد على نفسها هذا التوجه تَرافق مع إجراءات اقتصادية انعزالية مثل فرض رسوم جمركية على البضائع الأوروبية والصينية، وإعادة التفاوض على الاتفاقيات التجارية الدولية، أبرزها اتفاقية الولايات المتحدة – كندا – المكسيك (USMCA)[4]

---

[1] فيصل مخيط أبو صليب، "الشعبوية في السياسة الأميركية: حالة إدارة الرئيس دونالد ترامب 2017-2021"، **مجلة سياسات عربية**، المجلد11، العدد65 ،(الدوحة: 2022)، ص108.

[2] المصدر نفسه، ص109.

[3] The Trump Administration and the Media, CPf. 16/4/2020, accessedon, at :11/4/2025 / https://cpj.org/reports/2020/04/trump-media-attacks-credibility-leaks

[4] نور نبيه جميل، " نور نبيه جميل، تأثير خطابات ترامب على التحولات الديناميكية في النظام الدولي: دراسة نقدية من منظور نظريات العلاقات الدولية، تقدير موقف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 22 شباط 2025، ص5.

من زاوية السياسة الخارجية، يمكن ربط رؤية ترامب للسياسة الخارجية بتوجهات تسلطية تمثل انحرافا عن تقاليد السياسة الليبرالية الأمريكية، وذلك على النحو الآتي[1]:

1. **النزعة الانعزالية والشعبوية:** تؤشر سياسة "أمريكا أولاً" إلى انغلاق قومي يرفض العولمة والمؤسسات الدولية، وهو ما ينسجم مع سرديات الشعبوية المعادية للنخب والتحالفات الدولية.
2. **التقليل من شأن القيم الليبرالية:** يرفض ترامب مفهوم بناء الدول والديمقراطية في الخارج وهو تحول عن القيم التي كانت تروج لها الإدارات الأمريكية السابقة بوصفها جزءاً من الدور القيادي الأخلاقي لأمريكا.
3. **تعظيم القوة كبديل عن القانون والمؤسسات:** يرتكز تفكير ترامب على القوة بدل القانون الدولي، ويفضل الأفعال الأحادية على التعاون، وهو ما يعكس سلوكيات سلطوية تهدد النظام الدولي القائم على القواعد.
4. **إضعاف البنية الديمقراطية العالمية:** من خلال التشكيك بالتحالفات والاتفاقيات، يعمل ترامب على تفكيك أدوات الاستقرار الديمقراطي في العالم، ما يفتح المجال أمام قوى استبدادية صاعدة.
5. **القطيعة مع النظام الدولي الليبرالي:** تجاهل ترامب للأعراف الليبرالية التي حكمت النظام الدولي منذ 1945 وانتقاده للمؤسسات الدولية والقانون الدولي، وتفضيله نهجاً فردياً قائماً على مصالح الولايات المتحدة فقط. واستبدال خطاب التعاون الدولي بخطاب "الشرف الوطني" والصفقات الثنائية وتركيزه على القواعد الشعبوية التي ترى في التحالفات عبئًا لا فائدة منه للمواطن الأمريكي
6. **إضعاف حلف الناتو ورفض الالتزامات الجماعية:** رفضه الصريح للمادة الخامسة من ميثاق الناتو (الدفاع المشترك) تحميل الحلفاء مسؤولية أكبر في الإنفاق الدفاعي، وتأكيده أن أمريكا تدفع أكثر مما يناسب حصتها الاقتصادية [2]

يُثير صعود دونالد ترامب قلقاً أوروبياً يتجاوز الملفات الاقتصادية والعسكرية، ليصل إلى مخاوف من تحولات ثقافية عميقة داخل الولايات المتحدة، ترتبط بصعود تيار يميني شعبوي منغلق، يتبنى القومية المتشددة، والعداء للأجانب، وتفكيك النظام الليبرالي العالمي الذي قادته واشنطن منذ نهاية

---

[1] ياسر عبدالحسين ، ناص أنور، "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب"، **آفاق سياسية**، ، العدد 30، (مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2017)، ص64-65.

[2] الطاهر صوان البدري، "سياسة الرئيس دونالد ترامب الخارجية 'أمريكا أولاً'" **مجلة المعرفة**، ع12، (**ليبيا:** جامعة الزيتونة ، 2017)، ص152.

الحرب العالمية الثانية، من خلال دعم خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، انتقاد الناتو، معاداة الهجرة، والتراجع عن الاتفاقيات الدولية، قوّض ترامب ثقة الأوروبيين بأمريكا كقوة ديمقراطية راعية للنظام الدولي، وقد عبر السفير الفرنسي في واشنطن "جيرار أرو" عن ذلك بتوصيفه صعود ترامب بأنه "نهاية حقبة"، في الوقت الذي تواجه فيه أوروبا صعوداً لليمين وتراجعاً اقتصادياً، بدا ترامب أكثر ميلاً للانعزال، معلناً عدم ثقته في الصين، ورغبته في التعاون مع روسيا، وانسحابه من أزمات الشرق الأوسط، وإنكاره للتغير المناخي، ورفضه لاتفاقيات التجارة الحرة، كما وصف "الناتو" بأنه عبء على أمريكا، ودعا إلى إغلاق أبواب الهجرة، ويعتبر الراديكالية الإسلامية العدو الأول[1]

هذا يعكس الخطاب السياسي والإيديولوجي لترامب تآكلاً في القيم الديمقراطية الليبرالية، وتحولاً نحو التسلطية ، وهو ما أضعف الأسس التعاونية للنظام الدولي الليبرالي، وساهم في تقويض الإجماع الغربي على قيم التعددية، حقوق الإنسان، والانفتاح، ترامب لم يكن فقط رئيساً يمينياً، بل رمزاً لتحول ثقافي وأخلاقي في بنية النظام الأمريكي والغربي، يهدد بدفع النظام العالمي نحو مرحلة ما بعد ليبرالية، تتسم بالفوضى، والأنانية القومية، وتراجع الديمقراطية.[2] تبدو توجهات إدارة الرئيس ترامب واضحة فيما يتعلق بتراجع اهتمامها بالعمل من خلال المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وفي تعارض أولوياتها الداخلية مع القواعد والاتفاقيات التي حكمت النظام الدولي في العقود السابقة ولا يقتصر هذا التعارض على قضية تغير المناخ، بل يمتد ليشمل القواعد التي حكمت النظام الاقتصادي العالمي، خاصة فيما يتعلق بالتبادل التجاري، حيث ألمحت الإدارة الأمريكية مؤخراً إلى أنها لن تلتزم بالضرورة بقواعد وأطر منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمنازعاتها التجارية، وهو ما سيهدد مصداقية المنظومة بأكملها[3]

يمكن القول إن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مثلت نقطة تحوّل في علاقة الولايات المتحدة بالنظام الدولي، فقد هيمن على توجهاتها منطق قومي انعزالي، يعلي من شأن الدولة القومية ويُضعف التزامات واشنطن بالمؤسسات والاتفاقيات الدولية، تعامل ترامب مع السياسة الخارجية بعقلية رجل أعمال، فكانت مواقفه مبنية على حسابات الربح والخسارة، لا على اعتبارات أخلاقية

---

[1] منال لطفي، "كيف سيغير ترامب العالم؟"، **مجلة الديمقراطية**، مج 17، ع 65، (القاهرة: مؤسسة الاهرام، 2017)، ص176.

[2] منال لطفي ، مصدر سبق ذكرة، ص177.

[3] عبد الأمير عبد الحسن إبراهيم، "إدارة ترامب : تراجع في القيادة العالمية و تحول نحو القوة و الثروة، **مجلة قضايا سياسية**، مج 2018، ع 52، (بغداد: جامعة النهرين، 2018)، ص92.

أو تحالفية، سعى لتطويع الأمم المتحدة والناتو لخدمة المصالح الأمريكية، وأضعف الثقة الأوروبية في الحليف الأمريكي، بينما صعد من حدة التوتر مع الصين وأطلق حربا تجارية كلفت الطرفين خسائر ضخمة، كما كشف فشله في إدارة أزمة كورونا عن تراجع الدور القيادي العالمي للولايات المتحدة وعمق الشكوك حول التزامها بمواجهة التحديات العالمية بشكل جماعي، وإلى جانب ذلك، أظهرت سياساته انحيازاً صارخاً لإسرائيل على حساب الحقوق الفلسطينية، فكان الأشد وضوحاً بين الرؤساء الأمريكيين في دعم الاحتلال، متجاهلاً معاناة غزة ومبدأ حل الدولتين[1]

ثانياً: الحالة المجرية: نموذج تطبيقي للسلطوية في ظل نظام برلماني

تُعد المجر مثالاً لافتاً على تحول الأنظمة البرلمانية نحو السلطوية، من خلال ما يُعرف بالنزوع الرئاسي داخل نظام برلماني تقليدي، منذ وصول فيكتور أوربان إلى السلطة في عام 2010، على رأس ائتلاف ضم "الاتحاد المدني المجري" (Fidesz) و"حزب الشعب الديمقراطي المسيحي" (KDNP)، بدأ المسار السلطوي يتجلى تدريجياً في فوز هذا الائتلاف بـ53% من الأصوات منحه أغلبية دستورية بلغت 68% من مقاعد البرلمان، وهي أغلبية مكّنته من تعديل الدستور وإعادة هيكلة المؤسسات، ورغم احتفاظ الائتلاف بنفس الأغلبية تقريباً في انتخابات 2014، إلا أن المقلق كان في استخدام أوربان لهذه الأغلبية بطريقة أخلت بمبدأ الفصل بين السلطات، فقد تم تمرير القوانين وتنفيذ السياسات في ظل غياب آليات التوازن والمساءلة، مما أتاح لرئيس الوزراء احتكاراً فعلياً للسلطتين التنفيذية والتشريعية والأخطر من ذلك أن أوربان استخدم أدوات القانون والدستور لتأطير هذا التمركز السلطوي وإضفاء شرعية عليه، فبات النظام السياسي شكلياً برلمانياً، لكنه عملياً أقرب إلى نظام رئاسي سلطوي، تهيمن فيه شخصية رئيس الوزراء على المشهد السياسي والمؤسسات المستقلة، مع تقليص متزايد للهامش الديمقراطي ومشاركة المجتمع المدني بذلك، تمثل المجر نموذجاً حياً على كيفية تفريغ النظام البرلماني من مضمونه الديمقراطي وتحويله إلى غطاء للسلطوية المقنّعة.[2]

---

[1] مرشد محمد مرشد أبو عبد الله، السياسات الأمريكية تجاه النظام الدولي في عهد ترامب: الصين نموذجا2017–2020، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الأزهر غزة، ، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2022، ص143–144.

[2] هالة عادل عبدالجواد، "الانفراد بالسلطة في وسط وشرق أوروبا: المجر نموذجاً"، **مجلة الديمقراطية**، مجلد 18، العدد 70، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2018)، ص70

يعتمد أوربان في خطابه السياسي على مفهوم "التوحيد الوطني" كأداة أيديولوجية لتعبئة الدعم وتبرير سياساته، حيث يجعل "الأمة" فوق الاعتبارات الديمقراطية والحقوق الفردية هذا المفهوم يعكس توجهاً قومياً شديداً يستدعي الرمزية التاريخية ويُقصي الفئات التي لا تندرج ضمن "الشعب التاريخي" ويتبنى مفهوم "ساحة السلطة المركزية" الذي يعارض مبدأ التعددية، ويؤسس لاحتكار السلطة السياسية، مما يُخرج النظام المجري عن قواعد الديمقراطية الليبرالية ويقوده نحو نموذج سلطوي قائم على الهيمنة القيمية وإقصاء البدائل، كما أن تغييره الجذري للنخب الإدارية والثقافية، وفرضه لولاء حزبي صارم، يعكس منهجية سلطوية كلاسيكية تستهدف تفكيك استقلالية المؤسسات، مما يكرس الطابع الشخصي للسلطة ويُضعف مبدأ فصل السلطات من جهة أخرى أوربان يمارس سلطة انتهازية تركز على تحقيق السيطرة وتعظيم الهيمنة، وهو ما يتماشى مع خصائص النظم السلطوية[1] استغل فيكتور أوربان الأزمات الاقتصادية وتفويضه الشعبي بعد انتخابات 2010 لتنفيذ إصلاحات جذرية أدت إلى تآكل الديمقراطية في المجر، تميزت هذه العملية بالسيطرة المبكرة على البرلمان واستغلال الأغلبية الدستورية لتمرير قوانين عديدة بسرعة، مما رسخ "عيوباً ديمقراطية" جعلت التغيير صعب، وتجلت أبرز مظاهر صعود التسلطية في عدة قوانين وإجراءات مركزية: أولًا، **تعديل الدستور بسهولة** وتحويله إلى ما يشبه "دستور الحزب الواحد" عبر استغلال الأغلبية البرلمانية ثانيًا، **تهميش دور المحكمة الدستورية** وتقويض قدرتها على الرقابة المستقلة على الحكومة. ثالثًا تبني نموذج "**الديمقراطية التفويضية** "الذي يمنح السلطة التنفيذية تفويضا واسعا مع ضعف آليات المساءلة الأفقية، رابعًا **تقييد الحريات الأكاديمية والثقافية** من خلال حملات ضد الأكاديميين والتدخل في السياسات، خامسا، **بناء نظام المحسوبية والفساد** الذي يخدم المقربين ويضعف المنافسة سادسا، استخدام **الاستقطاب الشعبوي** لتقسيم المجتمع وتهميش المعارضة وأخيرًا **الاستثمار في أنشطة خارج البرلمان** مثل "الدوائر المدنية" والاستفتاءات لتعزيز الدعم الشعبي وتجاوز المؤسسات التقليدية[2]

يمثل النموذج المجري بقيادة فيكتور أوربان حالة تطبيقية بارزة لتراجع الديمقراطية الليبرالية داخل السياق الأوروبي، حيث يتقاطع صعوده مع موجة عالمية من التحولات التسلطية والشعبوية، فقد

---

[1] Bozóki, András. "The Crisis of Democracy in Hungary, 2012." Deliberately Considered, February 3, 2012. https://www.deliberatelyconsidered.com/2012/02/the-crisis-of-democracy-in-hungary-2012/index.html. Accessed April 13, 2025.

[2] Matthijs Bogaards, "De-democratization in Hungary: diffusely defective democracy," Democratization 25, no. 8 (England: 2018),p104-107.

استند أوربان إلى خطاب "الديمقراطية غير الليبرالية" كمظلة أيديولوجية لشرعنه سياساته المناهضة للمؤسسات الليبرالية التقليدية، مبرراً ذلك بضرورة حماية السيادة الوطنية، فيما يعرف بـ "الديمقراطية السيادية"، وقد تجسدت ملامح هذه الأزمة من خلال استهدافه للبنوك والشركات متعددة الجنسيات ووسائل الإعلام، ورفضه المتكرر لتوجيهات مؤسسات الاتحاد الأوروبي، مما أسهم في تقويض سيادة القانون واستقلالية السلطة القضائية والإعلامية [1] يشكل النظام السياسي في المجر بقيادة فيكتور أوربان نموذجاً صارخا للتحول السلطوي داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تم تقويض الديمقراطية الليبرالية عبر قمع الحريات وتجاهل حقوق الأقليات وتقييد المجتمع المدني، فضلاً عن التضييق على الإعلام المستقل كما في إغلاق صحيفة نيبسابادشاغ (Népszabadság) عام 2016 كما شهدت البلاد تعديل القوانين الانتخابية لصالح الحزب الحاكم، وإضعاف القضاء بإحالة 10٪ من القضاة للتقاعد المبكر واستبدالهم بموالين، مما قوّض مبدأ فصل السلطات تمثل هذه التحولات تهديداً حقيقيا لقيم الديمقراطية الأوروبية ومبادئ حقوق الإنسان[2]

تشهد علاقة المجر بالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو توتراً متزايدا نتيجة انحرافها عن المبادئ الديمقراطية التي يقوم عليها هذان الكيانان ففي عام 2018م فعل البرلمان الأوروبي المادة السابعة من معاهدة الاتحاد، في خطوة غير مسبوقة، بسبب ما اعتُبر انتهاكا صارخا من قبل الحكومة المجرية لسيادة القانون ورداً على ذلك، أوصت المفوضية الأوروبية بتجميد ما يقارب 22 مليار يورو من أموال الدعم المخصصة للمجر، إضافة إلى تعليق صرف 10.4 مليار يورو من صندوق التعافي بعد جائحة كوفيد-19، وذلك على خلفية مخاوف متعلقة باستقلال القضاء، وفي إطار سعيه للضغط على بروكسل، هدّد رئيس الوزراء فيكتور أوربان باستخدام حق النقض ضد القرارات المتعلقة بدعم أوكرانيا، مشترطا الإفراج عن الأموال المجمدة وقد أثارت هذه الاستراتيجية انتقادات واسعة، واعتُبرت محاولة لابتزاز الاتحاد الأوروبي سياسيا واقتصاديا، وعلى صعيد العلاقات الدولية ازدادت المخاوف الغربية إثر تقارب بودابست مع موسكو، خاصة بعد لقاء

---

[3] BozókiAndrás, "Broken Democracy,Predatory State, and Nationalist Populism," In **The Hungarian Patient: Social Opposition to an Illiberal Democracy**, edited by Péter Krasztev and Jon ,(**Budapest New York: Central European University Press, 2015**),p260-261.

[2] محمود صافي محمود، " أثر صعود أحزاب اليمين المتطرف على حالة الديمقراطية في النظم السياسية الأوروبية رؤية مقارنة"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، ع21، (مصر: جامعة بني سويف، 2024)، ص225-226 .

أوربان بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في بكين عام 2023، وهو ما وُصف بأنه تحدٍ صارخ للإجماع الأوروبي بشأن عزل روسيا، وايضا رفضها التصديق على عضوية السويد في الحلف، وهو ما يعكس تناقضا مع التزاماتها الأمنية تجاه الحلفاء كل هذه التطورات تضع المجر في موقع متعارض مع المبادئ الديمقراطية والتوافقات السياسية داخل الاتحاد الأوروبي ، وتثير تساؤلات حول مدى استمرار التزامها بهذه التكتلات[1]

ثالثاً: تركيا: أزمة الديمقراطية في في عهد أردوغان

شهدت تركيا في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان انحرافاً تدريجياً عن المبادئ الديمقراطية، واتجاهاً متصاعداً نحو التسلطية، خاصة مع إقرار النظام الرئاسي عام 2017، الذي عزز من صلاحيات الرئيس بشكل كبير على حساب البرلمان وبقية المؤسسات الرقابي هذا التحول ترافق مع تآكل واضح للتعددية السياسية، وتضييق متزايد على حرية التعبير، ففي السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية إصلاحات ديمقراطية مهمة، شملت تحسين حقوق الإنسان، والسماح بحرية التظاهر وتعزيز استقلال القضاء، تمهيداً للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لكن تدريجياً بدأت ملامح التحول نحو التسلطية تظهر مع تركز السلطة في يد الرئيس أردوغان، وتراجع مبدأ التعددية غابت التوازنات المؤسسية، وسيطر الرئيس على مفاصل الدولة وُصف النظام بـ"الأردوغانية"، حيث تميز بالاستبداد الانتخابي، وتقييد الإعلام والمعارضة هذا التحول أدى إلى تآكل الديمقراطية وانحسار الحريات السياسية والمدنية في تركيا.[2]

شكلت محاولة الانقلاب الفاشلة في يوليو/تموز 2016 نقطة تحول حاسمة في النظام السياسي التركي، حيث استغلتها الحكومة كذريعة لتوسيع نفوذها وتفكيك آليات الرقابة المؤسسية، فبدلاً من تعزيز الديمقراطية، اتخذت السلطة سلسلة من الإجراءات الاستثنائية التي كرّست ملامح النظام التسلطي تم بموجب حالة الطوارئ فصل عشرات الآلاف من موظفي الدولة، من قضاة وضباط وجامعيين، واعتُقل كثير منهم دون توجيه تهم واضحة، في ظل تقارير عن حالات تعذيب داخل السجون وأعلنت حالة الطوارئ وتم تمديدها مراراً، مترافقة مع تعليق أجزاء من الاتفاقية الأوروبية

---

[2] The Center for American Progress. "Hungary's Democratic Backsliding Threatens the Trans-Atlantic Security Order." Center for American Progress, January 22, 2024. https://www.americanprogress.org/article/hungarys-democratic-backsliding-threatens-the-trans-atlantic-security-order/
(accessed April 13, 2025)

[2] أسامة أحمد العادلي واخرون، " تحولات النظام السياسي التركي تحت حكم "العدالة والتنمية"، **مجلة العلمية لكلية الدراسات والسياسات الاقتصادية والسياسات السياسية**، المجلد 7، العدد 14 ، (جامعة الإسكندرية: 2022)، ص720-721.

لحقوق الإنسان، ما أثّر بعمق على الحقوق المدنية والحريات العامة هذه الإجراءات أدّت إلى تقويض استقلالية القضاء، وشلل الحياة السياسية، وانحسار دور المؤسسات الرقابية أما ذروة التحول التسلطي فتمثلت في تعديل النظام السياسي واعتماد النظام الرئاسي في يناير 2017، وهو إصلاح منح الرئيس سلطات شبه مطلقة، وقوّض مبدأ الفصل بين السلطات، وفتح الباب أمام هيمنة فردية على القرار السياسي، وقد حذرت المفوضية الأوروبية في تقاريرها، من تراجع الإصلاحات الديمقراطية، معتبرة أن هذا المسار ينذر بتحول تركيا من ديمقراطية تعددية إلى نظام سلطوي مغلق فالتحول لم يكن وليد الانقلاب، بل بدأ تدريجياً، لكنه تسارع تحت غطاء "الأمن القومي" بعد 2016 متجاوزاً كل الضوابط الدستورية التقليدي[1] رغم أن تركيا عرفت عدة انقلابات عسكرية خلال العقود الماضية، كان أبرزها أعوام 1960 و1971 و1980، لكنها رغم ذلك حافظت على نظام الحكم البرلماني، وظل دستور عام 1982، الذي وضعه قادة انقلاب 1980، هو المرجع السياسي للبلاد إلا أن التحول الجذري نحو النظام الرئاسي لم يتحقق إلا مع وصول رجب طيب أردوغان إلى سدة الحكم، حيث تمكن، بدعم حزبه وتحالفاته من تعديل الدستور بعد استفتاء عام 2017، ليُطبق النظام الرئاسي رسميا في 2019، جامعا السلطات التنفيذية بيده في سابقة لم تعرفها الجمهورية التركية منذ تأسيسها[2]

يرى حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة في تركيا، يرى أن النظام الرئاسي المقترح يهدد الديمقراطية بتجمع صلاحيات واسعة في يد الرئيس، مما قد يؤدي إلى "الدكتاتورية الديمقراطية"، حيث يتم التفرد بالقرار والتغول على باقي المؤسسات، من الناحية القضائية، ينتقد الحزب منح الرئيس صلاحية تعيين نصف أعضاء المحكمة الدستورية والمحاكم العليا، مما يهدد استقلالية القضاء، كما يرى الحزب أن النظام الرئاسي يضعف السلطة التشريعية بعدم اشتراط حصول الحكومة على ثقة البرلمان وعدم السماح له بسحب الثقة من الحكومة أو الوزراء، مما

---

[1] Bertelsmann Stiftung, BTI 2018 Country Report - Turkey (Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2018),p11.

[2] محمد، أحمد سلمان، "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 62، (الجامعة المستنصرية : مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2018)، ص14.

يقلل من دور البرلمان الرقابي[1] وفي تقرير هيومن رايتس ووتش، شهدت تركيا، خلال حكم الرئيس رجب طيب أردوغان الممتد لأكثر من 18 عاما، تراجعا غير مسبوق في حماية حقوق الإنسان والمعايير الديمقراطية، إذ انسحبت تركيا من اتفاقية إسطنبول في 19 مارس 2021، بمرسوم رئاسي الخاصة بمناهضة العنف ضد المرأة، وهي خطوة قوبلت بإدانة واسعة من منظمات حقوق الإنسان، وأعلن المدعي العام في 17 مارس عن فتح قضية لحظر حزب الشعوب الديمقراطي، ثاني أكبر أحزاب المعارضة، وطُرد أحد نوابه من البرلمان دون إجراءات قانونية عادلة وتم توصيف هذه الخطوة بأنها "اعتداء خطير على الحق في المشاركة السياسية والتعبير"، وتهديد مباشر لحقوق ملايين الناخبين الاكراد ورفضت الحكومة التركية تنفيذ قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، خاصة المتعلقة بالإفراج عن الناشط عثمان كافالا والسياسي الكردي صلاح الدين دميرتاش[2] تشهد تركيا في مارس الحالي احتجاجات واسعة إثر اعتقال أكرم إمام أوغلو، رئيس بلدية إسطنبول بتهم فساد وإرهاب، اعتبرها كثيرون ذات دوافع سياسية يُنظر إلى إمام أوغلو كأحد أبرز معارضي أردوغان ومرشح محتمل للرئاسة، مما جعل اعتقاله يُعد استهدافًا للديمقراطية رافق ذلك قمعٌ للمظاهرات، واعتقالات جماعية، وتدخلات ضد إعلاميين ومنصات التواصل، كما أثار قرار جامعة إسطنبول بإلغاء شهادته جدلاً واسعاً حول نزاهة العملية الانتخابية، وقد نددت جهات دولية بهذه الخطوات، واعتبرتها مؤشراً على انحدار تركيا نحو استبداد مغلف بالديمقراطية الشكلية.[3]

المطلب الثاني: التداعيات العالمية لتنامي النزعة الأوتوقراطية على النظام الدولي

يواجه الحكم الديمقراطي في الوقت الراهن أزمة متجذرة في المجال السياسي الذي نشأ فيه، وتعود أسبابها إلى عدة عوامل متشابكة، أبرزها الأزمات الاقتصادية، وتصاعد النزعات الشعبوية، إضافة إلى فشل بعض السياسات العامة في تلبية تطلعات المجتمعات، ويُعد الاستقطاب السياسي أحد

---

[1] أحمد مشعان النجم ، "النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات: رؤية مستقبلية"، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 59 ، جامعة الأنبار: كلية القانون والعلوم السياسية،2020)، ص388.

[1] Human Rights Watch, Turkey: Erdogan's Onslaught on Rights and Democracy, March 24, 2021, https://www.hrw.org/news/2021/03/24/turkey-erdogans-onslaught-rights-and-democracy :(accessed 14 April 2025).

[3] مصطفى محمود، "غليان تركيا: حربٌ على الفساد أم على الديمقراطية؟"، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 28 آذار 2025، https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/ (تم الاطلاع عليه في 14 نيسان 2025).

أخطر هذه العوامل، إذ يؤدي إلى إضعاف التلاحم الاجتماعي الضروري لاستمرار الممارسة الديمقراطية بشكل فعال، وقد برزت هذه الأزمة بشكل واضح من خلال استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست)، والذي أثار تساؤلات كبيرة حول مدى قدرة الأغلبية البسيطة على اتخاذ قرارات مصيرية تؤثر على مستقبل كافة المواطنين، مما كشف هشاشة بعض آليات الديمقراطية التمثيلية وأيضا، ارتباط الديمقراطية الغربية تاريخياً بالازدهار الاقتصادي، حيث لوحظ أن تراجعها يتزامن غالباً مع الأزمات الاقتصادية وفي المقابل، بدأت أنظمة سلطوية وعلى رأسها الصين في العقود الثلاثة الأخيرة، تُقدَّم كنماذج تنموية ناجحة أمام عدد متزايد من الدول[1]

من أبرز تداعيات أزمة الديمقراطية العالمية، تراجع جاذبية النموذج الليبرالي التقليدي، لا سيما في ظل صعود التيارات الشعبوية والقومية المناهضة للعولمة والمعادية للأجانب، والتي باتت ترفض القيم الليبرالية باعتبارها غير قادرة على تلبية مطالب الشعوب، ومع هذا الانحسار المتواصل، تبرز أنظمة سلطوية وعلى رأسها الصين كنموذج تنموي بديل، يلقى قبولاً متزايداً في دول عديدة تعاني من إخفاقات الديمقراطية الليبرالية وقد تُمهد هذه التحولات لبروز نظام عالمي جديد، تقوده قوى غير ديمقراطية، مثل الصين أو مجموعة البريكس، انطلاقا من منطق النفوذ الاقتصادي والسيادة الوطنية، لا من منطلقات الديمقراطية وحقوق الإنسان وبهذا، قد نشهد تحولا في مراكز القيادة العالمية من الغرب الديمقراطي في ظل بحث العالم عن بدائل أكثر "فعالية" في مواجهة الأزمات المعقدة.[2]

إن نهاية الديمقراطية، وتراجع دور الحزب الديمقراطي والنقابات على مستوى العالم، لا يمثلان مجرد تحول سياسي عابر، بل يشكلان خطراً حقيقياً وتهديدا وجوديا للدول ذاتها وللسلم والاستقرار العالميين، هذا الانهيار يفتح المجال لعودة البشرية إلى أوضاع سياسية واجتماعية كان يُعتقد أنه تم تجاوزها نهائيا وفي ظل غياب بدائل قادرة على تعويض الحزب الديمقراطي في أداء أدواره الكبرى لا تبدو جمعيات المجتمع المدني، ولا المنظمات ذات الطابع النخبوي، مؤهلة لسد هذا الفراغ، نظرا لمحدودية أفقها وافتقارها للبنية التنظيمية والقاعدة الشعبية التي مكنت الحزب

---

[1] عبد الله هوادف، صورية شريف، "الانحسار العالمي للديمقراطية." **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ، المجلد 10، العدد1 (الجزائر: 2021)، ص614.

[2] جون آيكينبري: نهاية النظام الدولي الليبرالي ، ترجمة: جلال خشيب، أغسطس 2023، مجلة العلاقات الدولية، في الرابط https://irajournal.academy/2023/08/11/international-system/) تاريخ الاطلاع 2025/4/14).

الديمقراطي من لعب دور مركزي في بناء التوازنات داخل النظام الدولي[1] ويشكل تنامي النزعات الأوتوقراطية عالميا تهديدا متزايدا على النظام الدولي، حيث تتجلى أبرز تجلياته في صعود اليمين المتطرف في عدد من الدول الأوروبية، لا سيما في ظل الأزمات الاقتصادية التي عرفتها أوروبا بعد جائحة كوفيد19 في عام 2021، فقد أسهمت هذه الأزمات في خلق بيئة خصبة لتنامي الخطاب الشعبوي، المبني على معاداة الآخر، وخصوصا المسلمين، ما أدى إلى ترسيخ صور نمطية سلبية بحقهم وزيادة جرائم التمييز والكراهية[2]

إن هذا الصعود لا يُهدد فقط استقرار المجتمعات الأوروبية من الداخل، بل يمتد أثره ليشكل خطراً حقيقيا على التكامل الأوروبي، في ظل الدعوات المتكررة التي تطلقها أحزاب اليمين المتطرف للخروج من الاتحاد الأوروبي، وما يصاحب ذلك من تبعات اقتصادية وأمنية واجتماعية كما تُعد هذه الأحزاب مصدر تهديد مباشر للأمن القومي الأوروبي، لما تروج له من سياسات عنصرية وإسلاموفوبية، تتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، عبر تبنيها لخطاب يزرع الخوف والكراهية في نفوس المسلمين والمهاجرين، تحت ذرائع واهية تتعلق بالإرهاب وبذلك، فإن تنامي هذه التيارات الأوتوقراطية لا يؤثر فقط على الداخل الأوروبي، بل ينعكس على بنية النظام الدولي واستقراره، عبر تهديد قيم الانفتاح، والديمقراطية، والتعددية الثقافية، التي بُنيت عليها المؤسسات الدولية خلال العقود الماضي[3]

يشكل تصاعد النزعة الأوتوقراطية تهديدًا لبنية النظام الدولي، خاصة للتحالفات الديمقراطية كحلف الناتو. ومع صعود القادة الاستبداديين وتراجع التزام القوى الكبرى بالقيم المشتركة، تبرز مخاطر تفكك التحالفات لصالح توجهات قومية يتجلى ذلك في احتمال انسحاب الولايات المتحدة من دعم أوكرانيا، ما قد يدفع دولاً أوروبية لتعزيز قدراتها بشكل منفرد وعلى الصعيد العالمي، وتحذر الصحفية المؤرخة الامريكية "آن أبلباوم" من تحول بعض الدول نحو التحالف مع قوى

---

[1] محمد نجيب كومينية، "انهيار الأحزاب الديمقراطية وصعود التيارات الفاشية"، **مجلة النهضة**، ع15 (الهند: 2018) ص122.

[2] أحلام حركات، "صعود اليمين المتطرف بأوروبا: السمات والمخاطر"، **مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية**، ع36 (الدار البيضاء: 2024)، ص126.

[3] المصدر نفسه، ص127.

غير ديمقراطية كروسيا والصين هذا التحول قد يؤدي إلى تشرذم النظام الدولي وتراجع الديمقراطية لصالح الأنظمة السلطوية[1]

في ظل صعود الأنظمة الاستبدادية، أصبح الصراع العنيف أكثر احتمالية، مع زيادة في عدد الحروب والصراعات الدموية، وفقاً لفكرة كانط عن السلام الدائم، الذي يشير إلى أن الديمقراطيات لا تميل للهجوم على بعضها، نرى أن الأنظمة الاستبدادية تتجاهل هذه الفكرة، كما يتضح من غزو روسيا لأوكرانيا بقيادة بوتين، والذي يعتبر مثالاً على ذلك، تتفاقم الخسائر البشرية في الصراعات عندما تشارك الأنظمة الاستبدادية، ان معظم الأنظمة الاستبدادية قد تورطت في صراعات مسلحة سواء كانت محلية أو دولية، هذا يعكس العلاقة الوثيقة بين الاستبداد والصراع ويدل على خطر تصاعد العنف في النظام الدولي[2] ويشهد اليوم النظام الدولي تحولات جوهرية نتيجة تآكل الديمقراطية وصعود أنظمة استبدادية أكثر جرأة وتنسيقا، تقودها روسيا والصين، إلى جانب حلفاء جدد يتبنون نماذج حكم سلطوية هذا المحور الاستبدادي يتوسع في ظل تراجع الثقة بالمؤسسات الديمقراطية الغربية، وتنامي الاستقطاب الداخلي فيها[3]

تصاعد النزعة الأوتوقراطية بات اتجاهاً عالمياً مقلقاً، لا مجرد ظاهرة مؤقتة، وبحسب تقرير معهد Varieties of Democracy Institute، لعام 2023، وهو أحد أبرز المؤسسات البحثية العالمية المتخصصة في دراسة وتحليل أوضاع الديمقراطية في العالم، فقد تراجعت مستويات الديمقراطية إلى ما كانت عليه عام 1986، ويعيش نحو 72% من سكان العالم تحت أنظمة استبدادية، وتفوق عدد الأنظمة السلطوية على الديمقراطيات الليبرالية، كما سُجل تدهور واسع في حرية التعبير، والمجتمع المدني، ونزاهة الانتخابات في عشرات الدول، وانخفض عدد الدول

---

[1] Applebaum, Anne, and Larry Mantle. "The Rising Tide of Autocracy and Its Global Impact on Democracy." Jews United *for* Democracy. Accessed April 15, 2025. https://www.jewsunitedfordemocracy.org/blog/the-rising-tide-of-autocracy-and-its-global-impact-on-democracy-with-anne-applebaum-and-larry-mantle/.

[2] **Boyes, Vanessa, and Hellmaier, Sebastian, Autocratization and Its Consequences: The Global Return of Anti-Democratic Forces, Accessed April 15, 2025** https://www.wzb.eu/en/article/autocratization-and-its-consequences

[3] Hauke Hartmann, "Autocratization and the Decline of International Cooperation," *BTI Blog*, March 10, 2022, https://blog.bti-project.org/2022/03/10/autocratization-and-the-decline-of-international-cooperation/. **Accessed April 16, 2025.**

المتجهة نحو الديمقراطية إلى 14 فقط، تستخدم الأنظمة الأوتوقراطية أدوات مثل الرقابة الإعلامية وقمع الحريات الأكاديمية لتفكيك الديمقراطية من الداخل، هذا الواقع يهدد شرعية النظام الليبرالي ويؤسس لتحول عالمي نحو نماذج سلطوية أكثر انغلاقاً وأقل التزاما بالقانون الدولي[1] في ظل تصاعد النزعة الأوتوقراطية عالميا، برزت زيادة الإنفاق العسكري كأحد أبرز التداعيات على النظام الدولي هذا التوجه يحمل في طياته مخاطر جسيمة على الأمن العالمي والتنمية الاقتصادية، حيث أن تصاعد ميزانيات التسلح قد يغذي الشعور بالتهديد المتبادل، ويزيد من احتمالات اندلاع النزاعات المسلحة في الوقت ذاته، فإن توجيه الموارد نحو التسلح يأتي على حساب قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم، ويعيق جهود التعافي الاقتصادي، لا سيما بعد جائحة كورونا، مما ينذر بتوسع في سباق التسلح على مستوى عالمي من هنا، تكتسب دراسة العلاقة بين طبيعة النظام السياسي والإنفاق العسكري أهمية كبرى في فهم انعكاسات المدّ الاستبدادي على الأمن والسلم الدوليين[2]

الخاتمة والاستنتاجات

تشير دراسة الحالات الأمريكية والمجرية والتركية إلى تصاعد النزعة السلطوية داخل أنظمة ديمقراطية مستقرة، ففي الولايات المتحدة قاد ترامب نمطا شعبوياً هاجم فيه الصحافة والقضاء وزعزع الثقة بالمؤسسات اعتمد خطاباً قومياً تقسيمياً أضعف الديمقراطية وأثر على دور أمريكا في النظام الليبرالي العالمي، أما في المجر رسخ أوربان سلطويته بتعديل الدستور واستغلال الأغلبية البرلمانية لاحتكار السلطة قوض استقلال القضاء وقيد الحريات، معززاً خطاباً قومياً يستبعد المعارضة أدت هذه السياسات لتوتر مع الاتحاد الأوروبي وتراجع صورة المجر كديمقراطية بعد الشيوعية، أما في تركيا، فقد شهدت البلاد في عهد أردوغان تراجعاً غير مسبوق في معايير

---

[1] Khabele Matlosa, "Global Trends and Impact of Democratic Recession: Hard Choices for the Global South," South African Journal of International Affairs 30, no. 3 (Johannesburg: 2023), p341–342.

[2] Diego Lopes da Silva, Autocracy in the Rise: Should We Expect Military Spending to Follow?, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), November 26, 2020. Accessed April 16, 2025. https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2020/autocracy-rise-should-we-expect-military-spending-follow

الديمقراطية، إذ مارس سياسات استبدادية طالت المعارضة والمجتمع المدني وقيدت الحقوق والحريات تجسد الحالات الثلاث نمطا متكرراً لتحول الديمقراطيات نحو السلطوية عبر أدوات ديمقراطية. ومن خلال هذه الدراسة ، يمكن الخروج بعدد من **الاستنتاجات الأساسية:**

1. أن الأنظمة الديمقراطية ليست محصّنة من التحولات السلطوية، خصوصاً في ظل الأزمات الاقتصادية والثقافية والسياسية، حيث تصبح الأرضية مهيأة لصعود الزعامات الشعبوية
2. السلطوية الحديثة غالباً ما ترتدي عباءة الديمقراطية الشكلية، مستخدمة أدوات قانونية وانتخابية لتكريس هيمنتها، كما في الحالة المجرية، أو عبر سياسات شعبوية تزعزع القيم الليبرالية كما في الحالة الأمريكية.
3. أن أزمة الديمقراطية اليوم هي أزمة عالمية تتخطى الجنوب العالمي، وتمتد إلى قلب الغرب الليبرالي ذاته، ما يشير إلى ضرورة إعادة التفكير في أسس النظام الديمقراطي وآليات حمايته من التآكل الداخلي.
4. العلاقة بين القيم الليبرالية والنظام الدولي أصبحت موضع شك، في ظل سياسات انعزالية ومصالح قومية ضيقة، ما يُضعف فكرة "الديمقراطية كمرجعية عالمية."

قائمة المصـــادر

أولاً: المصادر العربية

1. أبو صليب، فيصل مخيط. "الشعبوية في السياسة الأميركية: حالة إدارة الرئيس دونالد ترامب 2017–2021 "*مجلة سياسات عربية*، المجلد 11، العدد 65 (الدوحة: 2022).
2. البدري، الطاهر صوان. "سياسة الرئيس دونالد ترامب الخارجية 'أمريكا أولاً "*مجلة المعرفة*، العدد 12 (ليبيا: جامعة الزيتونة، 2017).
3. جميل، نور نبيه. "تأثير خطابات ترامب على التحولات الديناميكية في النظام الدولي: دراسة نقدية من منظور نظريات العلاقات الدولية "*تقدير موقف*، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 22 شباط 2025.

4. حسنين، عبد الأمير عبد الحسن. "إدارة ترامب: تراجع في القيادة العالمية وتحول نحو القوة والثروة ".*مجلة قضايا سياسية*، العدد 52 (بغداد: جامعة النهرين، 2018).

5. حركات، أحلام. "صعود اليمين المتطرف بأوروبا: السمات والمخاطر ".*مجلة البوغاز للدراسات القانونية والقضائية*، العدد 36 (الدار البيضاء: 2024).

6. حمود، ياسر عبدالحسين، وناص أنور. "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب ".*آفاق سياسية*، العدد 30 (مصر: المركز العربي للبحوث والدراسات، 2017).

7. العادلي، أسامة أحمد وآخرون. "تحولات النظام السياسي التركي تحت حكم 'العدالة والتنمية ".*المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والسياسية*، المجلد 7، العدد 14 (جامعة الإسكندرية: 2022).

8. العبدالله، مرشد محمد مرشد .*السياسات الأمريكية تجاه النظام الدولي في عهد ترامب: الصين نموذجا 2017-2020* .رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر – غزة، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، 2022،.

9. العنتري، مروة فكري. "التحولات في السياسة الأمريكية الداخلية: أزمة في الديمقراطية ". *اللقاء الخامس من ملتقى التحولات والقضايا العالمية*، 19فبراير 2024.

10. العادلي، مصطفى محمود. "غليان تركيا: حرب على الفساد أم على الديمقراطية؟ ".مركز *كربلاء للدراسات والبحوث*، 28آذار 2025.

11. كومينية، محمد نجيب. "انهيار الأحزاب الديمقراطية وصعود التيارات الفاشية ".*مجلة النهضة*، العدد 15 (الهند: 2018).

12. لطفي، منال. "كيف سيغير ترامب العالم؟ ".*مجلة الديمقراطية*، المجلد 17، العدد 65 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2017).

13. محمد، أحمد سلمان. "النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي ". *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية*، العدد 62 (الجامعة المستنصرية: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2018).

14. مشعان النجم، أحمد. "النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات: رؤية مستقبلية ". *مجلة العلوم السياسية*، العدد 59 (جامعة الأنبار: كلية القانون والعلوم السياسية، 2020).

15. محمود، محمود صافي. "أثر صعود أحزاب اليمين المتطرف على حالة الديمقراطية في النظم السياسية الأوروبية: رؤية مقارنة ".*مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، العدد 21 (مصر: جامعة بني سويف، 2024).

16. هوادف، عبد الله، وصورية شريف. "الانحسار العالمي للديمقراطية "مجلة *العلوم الاجتماعية والإنسانية*، المجلد 10، العدد 1 (الجزائر: 2021).

17. هالة، عبد الجواد. "الانفراد بالسلطة في وسط وشرق أوروبا: المجر نموذجاً "مجلة *الديمقراطية*، المجلد 18، العدد 70 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 2018).

18. هوليس، روزماري. "تداعيات انتخاب ترامب على الشرق الأوسط "مجلة *دراسات شرق أوسطية*، المجلد 21، العدد 81 (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017).

ثانيًا: المصادر الأجنبية

1. Applebaum, Anne, and Larry Mantle. "The Rising Tide of Autocracy and Its Global Impact on Democracy." Jews United for Democracy.

2. Bertelsmann Stiftung. BTI 2018 Country Report – Turkey. Gütersloh: Bertelsmann Stiftung, 2018,.

3. Bogaards, Matthijs. "De-democratization in Hungary: Diffusely Defective Democracy." Democratization 25, no. 8 (England: 2018), p104-107.

4. Bozóki, András. "The Crisis of Democracy in Hungary, 2012." Deliberately Considered, February 3, 2012.

5. Bozóki, András. "Broken Democracy, Predatory State, and Nationalist Populism." In The Hungarian Patient: Social Opposition to an Illiberal Democracy, edited by Péter Krasztev and Jon Van Til, pp. 260–261. Budapest–New York: Central European University Press, 2015.

6. Boyes, Vanessa, and Hellmaier, Sebastian. Autocratization and Its Consequences: The Global Return of Anti-Democratic Forces.

7. Hartmann, Hauke. "Autocratization and the Decline of International Cooperation." BTI Blog, March 10, 2022.

8. Human Rights Watch. Turkey: Erdogan's Onslaught on Rights and Democracy, March 24, 2021.

9. Lopes da Silva, Diego. Autocracy in the Rise: Should We Expect Military Spending to Follow? Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), November 26, 2020.

10. Matlosa, Khabele. "Global Trends and Impact of Democratic Recession: Hard Choices for the Global South." South African Journal of International Affairs 30, no. 3 (Johannesburg: 2023).

ثالثا: المصادر الإلكترونية:

1. **هالة عبد الجواد**، "الانفراد بالسلطة في وسط وشرق أوروبا: المجر نموذجاً"، *مؤسسة الأهرام – مجلة الديمقراطية*، العدد 70، 2018،
رابط: https://hadaracenter.com/
(تاريخ الاطلاع: 14 نيسان 2025)

2. **مركز كربلاء للدراسات والبحوث**، "غليان تركيا: حرب على الفساد أم على الديمقراطية؟"، تاريخ النشر: 28 آذار 2025،
رابط: https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/
(تاريخ الاطلاع: 14 نيسان 2025)

3. **András Bozóki**, "The Crisis of Democracy in Hungary, 2012"، *Deliberately Considered*، 3 February 2012،
رابط: https://www.deliberatelyconsidered.com/2012/02/the-crisis-of-democracy-in-hungary-2012/index.html
(Accessed: April 13, 2025)

4. **Anne Applebaum and Larry Mantle**, "The Rising Tide of Autocracy and Its Global Impact on Democracy"، *Jews United for Democracy*,
رابط: https://www.jewsunitedfordemocracy.org/blog/the-rising-tide-of-autocracy-and-its-global-impact-on-democracy-with-anne-

applebaum-and-larry-mantle/
(Accessed: April 15, 2025)

5. **Vanessa Boyes & Sebastian Hellmaier**, "Autocratization and Its Consequences: The Global Return of Anti-Democratic Forces"، *WZB Berlin Social Science Center*، رابط: https://www.wzb.eu/en/article/autocratization-and-its-consequences
(Accessed: April 15, 2025)

6. **Hauke Hartmann**, "Autocratization and the Decline of International Cooperation"، *BTI Blog – Bertelsmann Stiftung*، 10 March 2022، رابط: https://blog.bti-project.org/2022/03/10/autocratization-and-the-decline-of-international-cooperation/
(Accessed: April 16, 2025)

7. **Human Rights Watch**, "Turkey: Erdogan's Onslaught on Rights and Democracy"، March 24, 2021، رابط: https://www.hrw.org/news/2021/03/24/turkey-erdogans-onslaught-rights-and-democracy
(Accessed: April 14, 2025)

8. **Diego Lopes da Silva**, "Autocracy in the Rise: Should We Expect Military Spending to Follow?"، *Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI)*، 26 November 2020، رابط: https://www.sipri.org/commentary/topical-backgrounder/2020/autocracy-rise-should-we-expect-military-

spending-follow

(Accessed: April 16, 2025)

9. **Center for American Progress**, "Hungary's Democratic Backsliding Threatens the Trans-Atlantic Security Order"، رابط: https://www.americanprogress.org/article/hungarys-democratic-backsliding -threatens-the-trans-atlantic-security-order/

(Accessed: April 13, 2025)

10. **Committee to Protect Journalists (CPJ)**, "Trump's Media Attacks Undermine U.S. Global Press Freedom Credibility"، April 16, 2020، رابط: https://cpj.org/reports/2020/04/trump-media-attacks-credibility-leaks/

(Accessed: April 11, 2025)

11. **International Relations and Affairs Journal**، "Global Political Transformation under Trump: A Realist Reading of Power Shifts"، نُشر بتاريخ: 11 أغسطس 2023، رابط: https://irajournal.academy/2023/08/11/international-system/ (تاريخ الاطلاع: 14 نيسان 2025